

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE
& ENVIRONMENT



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي
والبيئة

تقرير عن الإجراءات التشريعية والتنظيمية لأنشطة الكسارات ومصانع الاسمنت



تقرير عن الإجراءات التشريعية والتنظيمية لأنشطة الكسارات ومصانع الاسمنت

المقدمة

تلعب صناعة الكسارات و انتاج الاسمنت دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي خاصة في مجال البنية التحتية، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت صناعات المقالع نمواً متسارعاً وذلك تلبيةً لاحتياجات الطلب المتزايدة لمشاريع البناء سواءً داخل الدولة أو في الدول المجاورة الأمر الذي تطلب تنظيم العمل بهذا القطاع لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية لهذه الأنشطة. وقد أولت القيادة الرشيدة للدولة موضوع البيئة اهتماما بالغاً لما تمثله من أهمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد تجلت تلك الأهمية في حجم الجهود التي بذلت لحمايتها طوال السنوات الماضية والتي اشتملت على وضع العديد من التشريعات والنظم من أجل المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنميتها.

التوزيع الجغرافي للكسارات ومصانع الاسمنت

أولاً: الكسارات

تتمركز الكسارات في المناطق الشمالية والشرقية من الدولة وذلك نتيجة لوجود السلاسل الجبلية اللازمة لعمليات الانتاج المختلفة، ويبلغ مجموعها (130) منشأة، منها (41) منشأة خارج الخدمة ليس بسبب ضعف الطلب ولكن لعدم قدرتها على تلبية متطلبات التشغيل الواردة في القوانين والتشريعات الاتحادية البيئية المنظمة لأعمال هذا النوع من الصناعات، ويوضح الجدول (1) التوزيع الجغرافي للكسارات للعام 2016 على النحو التالي:

الإمارة	إجمالي عدد المنشآت	الوضع الحالي		
		عاملة	موقوفة من قبل الوزارة	متوقفة لأسباب خاصة تحت الانشاء
الفجيرة	80	57	0	23
رأس الخيمة	39	17	0	18
عجمان	10	9	0	0
أبوظبي	1	1	0	0
الإجمالي	130	84	0	41

جدول (1)

وقد بلغ إجمالي الإنتاج السنوي لمنتجات الكسارات والمقالع بنهاية عام 2015م ما يقارب 208 مليون طن، ويتم استهلاك ما نسبته 77% من إجمالي الانتاج للاستخدامات الداخلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية بالدولة.



صورة

توضح التوزيع الجغرافي لمواقع الكسارات

ثانياً: مصانع الاسمنت

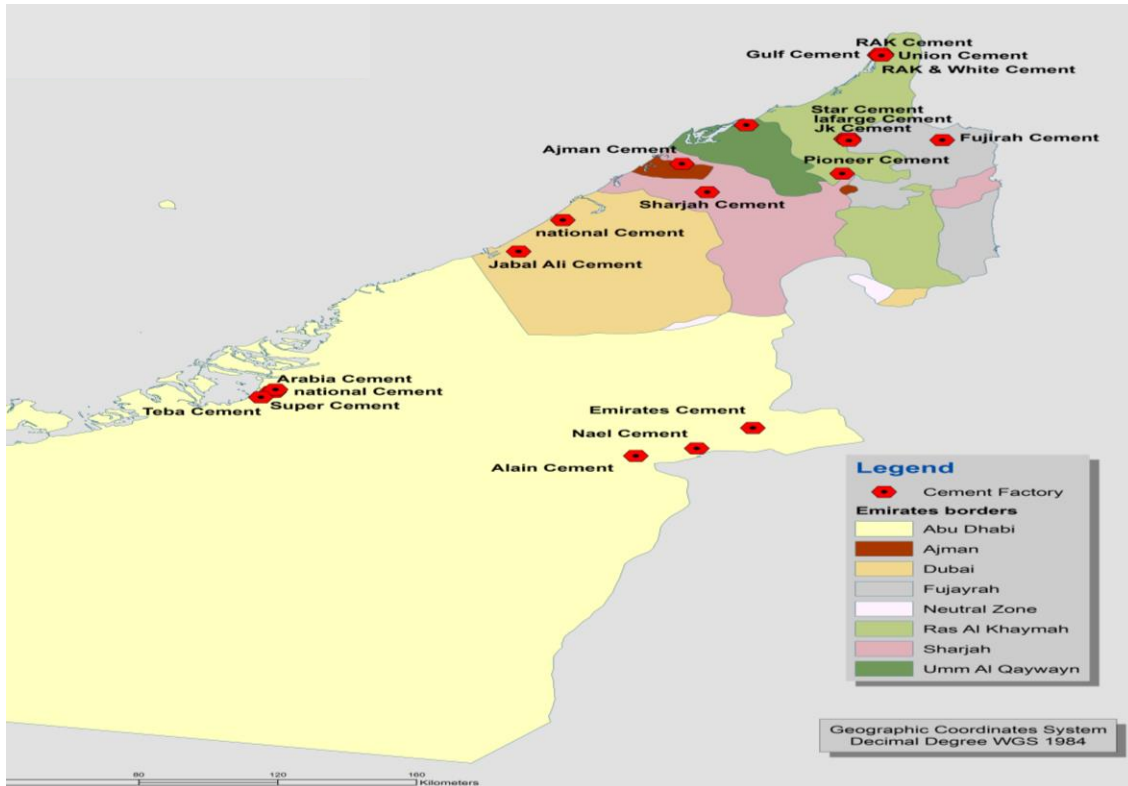
تتوزع مصانع الاسمنت في مختلف إمارات الدولة وتتمركز بشكل رئيسي في كل من إمارة أبوظبي ورأس الخيمة، وبلغ مجموعها (23) ثلاث وعشرون منشأة منها (13) ثلاثة عشر تقوم بإنتاج الكلنكر والاسمنت و(10) مصانع لطحن الاسمنت فقط، وقد بلغت الطاقة الانتاجية الاجمالية من مادة الكلنكر لمصانع الاسمنت بنهاية عام 2015م ما يقارب 8 مليون طن، بينما بلغت الطاقة الانتاجية الاجمالية للاسمنت بنهاية نفس العام حوالي 16 مليون طن. ويتم استهلاك ما نسبته 50% تقريبا من الانتاج للاستخدامات الداخلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية بالدولة. ويوضح الجدول (2) التوزيع الجغرافي لمصانع الاسمنت:



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي
والبيئة

الوضع الحالي			نوع التصنيع		إجمالي عدد المصانع	الإمارة	
تحت الإنشاء	متوقفة لأسباب خاصة	موقوفة من قبل الوزارة	عاملة	طحن			كلنكر
-	-	-	7	5	2	7	أبوظبي
-	-	-	6	-	6	6	رأس الخيمة
-	-	-	4	3	1	4	دبي
-	-	-	3	-	3	3	الفجيرة
-	-	-	1	1	-	1	عجمان
-	-	-	1	0	1	1	الشارقة
-	1	-	0	1	0	1	أم القيوين
-	1	-	22	10	13	23	الإجمالي

جدول (2)



صورة توضح التوزيع الجغرافي لمواقع مصانع الاسمنت



الجهود المبذولة من وزارة التغيير المناخي والبيئة لتنظيم أنشطة الكسارات ومصانع الاسمنت

لكي تكفل دولة الإمارات العربية المتحدة استمرار هذه الأنشطة كرافد من روافد الاقتصاد الوطني، قامت وزارة التغيير المناخي والبيئة في عام 2008م بإنشاء وحدة تنظيمية مهامها تنفيذ عمليات التدقيق المنتظمة والمفاجئة خلال الفترات الصباحية والمسائية والليلية على الكسارات ومصانع الاسمنت لضمان التزامها بتطبيق التشريعات المنظمة لأعمالها واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو المنشآت المخالفة بالتنسيق والتعاون مع السلطات المحلية المختصة، كما تعمل هذه الوحدة كذلك على تقديم الدعم الفني للسلطات المحلية ولمشغلي هذه المنشآت من خلال تنظيم الدورات التدريبية وحملات التدقيق المشتركة لرفع كفاءة وقدرات العاملين بالسلطات المحلية على عمليات الرقابة على هذه المنشآت واختيار أفضل التقنيات الحديثة المتاحة لأنظمة كبح الغبار وغيرها من الأنظمة التي تساهم في التحكم بالانبعاثات طبعاً للحدود المسموح بها.

في عام 2009م أنشأت الوزارة ضمن هيكلها التنظيمي قطاعاً للتدقيق الخارجي من مهامه الرئيسية تقييم كفاءة تطبيق التشريعات الاتحادية ذات الصلة باختصاصات الوزارة على مستوى الدولة، بالإضافة إلى التنسيق مع السلطات المحلية بشأن رفع كفاءة تطبيق التشريعات واتخاذ الإجراءات ضد المنشآت المخالفة.

كما وتتضمن جهود الوزارة كذلك سن مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة لترخيص وعمل المنشآت كما يلي:

أولاً:- القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة الكسارات ومصانع الاسمنت

القوانين:

— القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها.

قرارات مجلس الوزراء:

- قرار مجلس الوزراء رقم 37 لسنة 2001م في شأن الأنظمة اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها.
- قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2006م في شأن نظام حماية الهواء من التلوث.
- قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2008م في شأن تنظيم أنشطة الكسارات والمحاجر ونقل منتجاتها.
- قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2011م في شأن تنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت.

القرارات الوزارية:

- القرار الوزاري رقم 492 لسنة 2008م في شأن الخطوط الإرشادية المنظمة والخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع.
- القرار الوزاري رقم 110 لسنة 2010م في شأن تحديث الخطوط الإرشادية المنظمة والخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع.
- قرار وزاري رقم (137) لسنة 2012م في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت.
- القرار الوزاري رقم 567 لسنة 2014م في شأن اللائحة التنظيمية الخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع.
- قرار وزاري رقم 359 لعام 2015 في شأن الاشتراطات الفنية لأجهزة رصد جودة الهواء المحيط واختيار موقع تركيبها.

ثانياً:- الإجراءات المنظمة لترخيص وعمل الكسارات ومصانع الإسمنت



الإمارات العربية المتحدة وزارة التغيير المناخي والبيئة

- يتم ترخيص الكسارات ومصانع الاسمنت بالدولة وفقا لأحكام القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها ولوائحه التنفيذية ، وأحكام قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2008م في شأن تنظيم أنشطة الكسارات والمحاجر ونقل منتجاتها، وقرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2011م في شأن تنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت.
- يتم تقديم طلبات الترخيص إلى السلطة المحلية المعنية مشفوعة بدراسة تقييم التأثير البيئي للحصول على التصريح البيئي وفقا لنظام تقييم التأثير البيئي للمنشآت الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 37 لسنة 2001 في شأن الأنظمة للاتحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها.
- تتم عمليات التفجير تحت الإشراف الكامل لوزارة الداخلية بالتنسيق مع السلطة المحلية المختصة بعد الحصول على التصريح المسبقة من السلطة المحلية المختصة ووزارة الداخلية.
- تقوم وزارة التغيير المناخي والبيئة بإصدار شهادة الالتزام البيئي للمنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع عند إصدار/ تجديد رخص هذه المنشآت وذلك بعد التأكد من الالتزام بتطبيق التشريعات المنظمة لهذا النوع من الصناعات.
- تقوم السلطات المحلية بأعمال الرقابة والتفتيش اليومي على الكسارات والمقالع ومصانع الاسمنت وضبط المخالف منها.
- تعمل وزارة التغيير المناخي والبيئة على تنفيذ زيارات تدقيق ميدانية مجدولة وفجائية على الكسارات ومصانع الاسمنت تشمل الفترات الصباحية والمسائية وبالليل طوال العام للتحقق من التزامها بتطبيق الاشتراطات والمعايير المطلوبة في القرارات المنظمة لأعمالها واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة رصد أية مخالفات تتعلق بحدوث تلوث يؤثر على الصحة العامة لسكان المنطق القريبة من هذه المنشآت أو على البيئة والموارد الطبيعية.

ثالثا :- خطة الوزارة الاستراتيجية والخطط التشغيلية المتعلقة بالتدقيق على الكسارات ومصانع الاسمنت

- لتعزيز المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية فقد تضمنت خطة الوزارة الاستراتيجية 2014-2016 (مرفق) هدف استراتيجي خاص بتعزيز الاستدامة البيئية تندرج تحته مبادرة لتحسين الاداء البيئي والتي تتضمن أنشطة تشغيلية موجهة للتدقيق على التزام الكسارات ومصانع الاسمنت بالتشريعات المنظمة لأعمالها وتتضمن هذه الأنشطة زيارات ميدانية منتظمة ومفاجئة خلال الفترات الصباحية والمسائية والليلية طوال العام، وقد بلغ عدد زيارات التدقيق الاجمالية للنصف الأول من العام 2016م 999 زيارة تدقيق شملت جميع الكسارات ومصانع الاسمنت مقارنة بعدد 328 زيارة خلال العام 2014.

جدول (3): عدد زيارات التدقيق خلال الأعوام من 2014-2016

النصف الأول 2016	2015	2014
999 زيارة	545 زيارة	328 زيارة
100 زيارة ليلية	30 زيارة ليلية	16 زيارة ليلية

- كما يعمل المختصين من الوزارة على أخذ القراءات الخاصة باهتزازات التفجير في المناطق السكنية القريبة من مواقع الكسارات وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية والتي تشرف بشكل كامل على عمليات التفجير وتأمينها لضمان عدم التأثير على تجاوز الحدود المسموح بها من الاهتزازات الأرضية ومستويات الضوضاء.
- بالإضافة إلى ذلك فقد تم الزام جميع مشغلي الكسارات بقياس مستويات الاهتزازات الأرضية والضوضاء الناتجة عن عمليات التفجير وتقديم تقارير شهرية لها للوزارة حيث يتولى المختصين مقارنة التقارير الحدود المسموح بها والمنظمة بالقرار الوزاري رقم (567) لسنة 2014.



صورة (3) توضح عملية قياس الارتفاعات الأرضية ومستويات الضوضاء الناتجة خلال عمليات التفجير

رابعاً:- نتائج مؤشرات قياس الأداء التشغيلية بخطة الوزارة الاستراتيجية 2014-2016

توضح نتائج مؤشرات قياس الأداء التشغيلية ارتفاع في نسب الالتزام الكسارات ومصانع الاسمنت بالتشريعات المنظمة لأعمالها وقد بلغت نسبة الالتزام 98% للنصف الأول من 2016.

جدول (4): يوضح نسب الالتزام العامة للمنشآت خلال الأعوام من 2014-2016

نسبة الالتزام العامة	المستهدف	المحقق
2014	%60	%94.6 ↑
2015	%80	%84.3 ↑
2016	%90	%98 ↑

خامساً:- نظام تقييم الأداء للكسارات ومصانع الإسمنت

قامت الوزارة بتطوير نظام تقييم الأداء للمنشآت العاملة في مجال الكسارات ومصانع الاسمنت خلال الأعوام من 2014-2016. استناداً للمتطلبات الواردة في القرار الوزاري رقم 567 لسنة 2014 في شأن اللائحة التنظيمية الخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع، والقرار الوزاري رقم (137) لسنة 2012 في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت، حيث تم تصنيف هذه المنشآت إلى فئات بحسب التزامها بالمتطلبات الواردة بالقرارات المشار لها أعلاه، ويوضح الجدول (5) الآلية الخاصة بالتصنيف.

جدول (5): تطوير نظام تقييم الأداء خلال الأعوام من 2014 إلى 2016



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغيير المناخي
والبيئة

النتيجة	فئات التصنيف
>80%	الفئة (A)
70% - 79%	الفئة (B)
60% - 69%	الفئة (C)
<60%	الفئة (D)

يوضح الجدول (6) التطور في نسب التزام مشغلي الكسارات ومصانع الاسمنت بالتشريعات والقرارات المنظمة وذلك نتيجة للجهود المبذولة في عمليات التدقيق والمتابعة التي تنفذها الوزارة لهذه المنشآت.

جدول (6): نتائج العامة لتصنيف الكسارات ومصانع الاسمنت خلال الأعوام 2014-2016

النصف الأول 2016	2015	2014	تصنيف المنشأة
82	48	64	A
19	38	25	B
1	13	5	C
0	3	0	D

P: النتائج التفصيلية لتصنيف الكسارات

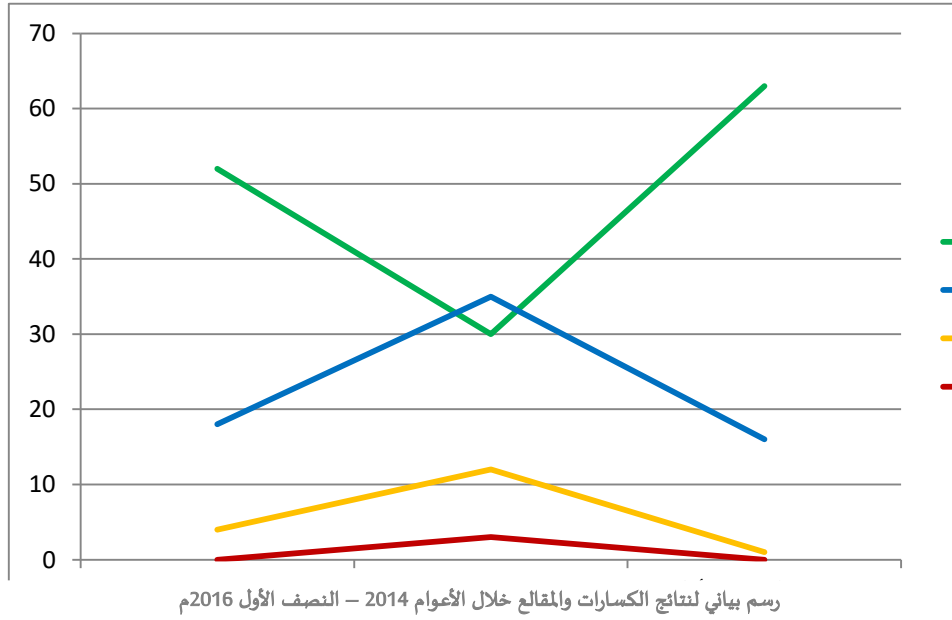
توضح نتائج التصنيف ارتفاع عدد المنشآت في الفئة (A) وانخفاض عدد المنشآت المصنفة ضمن الفئة (D). لتختفي تماماً في النصف الأول من 2016م وذلك نتيجة لامثال الكسارات والمقالع للمتطلبات الخاصة بتنظيم أعمالها وعمليات الرقابة التي تنفذها الوزارة بالتنسيق مع السلطات المختصة.

جدول (7): نتائج تصنيف المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع خلال الأعوام من 2014-2016

النصف الأول 2016	2015	2014	تصنيف الكسارات
63	30	52	A
16	35	18	B
1	12	4	C
0	3	0	D
80	80	74	عدد الكسارات



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي
والبيئة

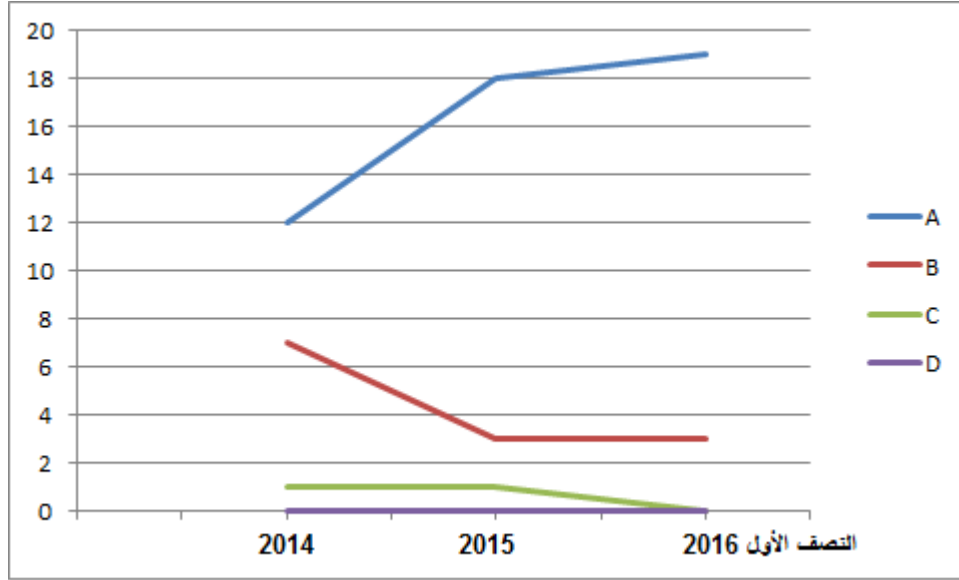


ب: نتائج تصنيف مصانع الاسمنت:

توضح نتائج التصنيف ارتفاع عدد المنشآت في الفئة A، وعدم وجود منشآت ضمن تصنيف الفئة (D) بدءاً من العام 2014م.

جدول (8): نتائج تصنيف المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت خلال الأعوام من 2014-2016

تصنيف مصانع الاسمنت	2014	2015	النصف الأول 2016
A	12	18	19
B	7	3	3
C	1	1	0
D	0	0	0
عدد المصانع	20	22	22



صورة (6) تصنيف مصانع الاسمنت خلال الأعوام 2014-النصف الأول 2016م

سادساً:- العقوبات الإدارية المطبقة على المنشآت المخالفة

عند رصد أية مخالفات تتعلق بـ :

- انبعاث الغبار الكثيف من العمليات التشغيلية للكسارة.
- انبعاث الغبار الكثيف خلال عمليات المقلع.
- انبعاث الأدخنة الكثيفة من عوادم المحركات والمعدات الخاصة بالكسارة والمقلع.
- انبعاث الغبار الكثيف من الطرق داخل الكسارة.
- الصيانة غير الجيدة لأنظمة التحكم بالغبار وأغطية وحدات التكسير مما يتسبب بإنتشار الغبار.
- ارتفاع الضوضاء الناتجة عن عمليات المقلع والكسارة.
- عدم مراعاة إجراءات الصحة والسلامة المناسبة.
- عدم تواجد مشرفين مختصين في الموقع أثناء عمليات المقلع والكسارة.
- عمليات المقلع غير منتظمة ودون تدرجات.



يتم تطبيق العقوبات التالية:

المخالفة للمرة الأولى - إغلاق جميع عمليات المقطع والكسارة لمدة 30 يوماً.
المخالفة للمرة الثانية - إغلاق جميع عمليات المقطع والكسارة لمدة 90 يوماً.
المخالفة للمرة الثالثة - إغلاق دائم لجميع عمليات المقطع والكسارة.

جدول (9): يوضح العقوبات الإدارية المطبقة على المنشآت المخالفة خلال الأعوام من 2014-2016

النصف الأول 2016	2015	2014
3 منشآت	17 منشأة	17 منشأة

سابعاً:- نظام إدارة البلاغات المتعلقة بالتلوث الناتج عن الكسارات ومصانع الاسمنت

تعمل الوزارة على الاستجابة للبلاغات الواردة عبر نظام حكومي، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، انستجرام، ..الخ) أو عبر الرقم المجاني 8003050، ومن خلال المختصين يتم التواصل مع مقدم البلاغ أو الشكوى وتنفيذ زيارة ميدانية للموقع وإعداد تقرير بالزيارة مدعماً بالصور والاثباتات، ويتم العمل على حل الشكوى أو البلاغ بالتنسيق مع السلطات المحلية المعنية ويوضح الجدول (9) أعداد البلاغات والشكاوى المستلمة ذات العلاقة بالكسارات ومصانع الاسمنت.

جدول (10): عدد البلاغات التي تم استلامها خلال الأعوام من 2014-2016

النصف الأول 2016	2015	2014
31 بلاغ	82 بلاغ	54 بلاغ

* توضح النتائج انخفاض أعداد البلاغات والشكاوى المتعلقة بوجود انبعاثات وغياب صادرة عن هذه المنشآت نتيجة للجهود المبذولة.

ثامناً:- بناء قدرات الكوادر البشرية العاملة في مجال الرقابة والتدقيق على الكسارات ومصانع الإسمنت.

لرفع نسب التزام الكسارات ومصانع الاسمنت فإن الوزارة تعمل على تنفيذ برنامج خاص لرفع قدرات الكوادر البشرية العاملة في السلطات المحلية في مجال الرقابة والتفتيش على الكسارات ومصانع الاسمنت ويشمل هذا البرنامج تنفيذ ورش عمل ودورات تدريبية، وتنفيذ حملات تدقيق ميدانية مشتركة بلغ عددها 161 خلال الفترة من 2014- النصف الأول من 2016.



تاسعا:- المبادرات التطويرية للتدقيق على الكسارات ومصانع الاسمنت

- تعمل الوزارة على إنشاء غرفة تحكم للمراقبة البيئية ومراقبة جودة الهواء في الكسارات وذلك بهدف المراقبة المستمرة والمتواصلة لهذه المنشآت لضمان عدم تأثيرها على صحة وسلامة المجتمع والبيئة والموارد الطبيعية.
- تعمل الوزارة للحصول على التصاريح اللازمة من الجهات المختصة لاستخدام تقنية الطائرة بدون طيار للتدقيق على المنشآت العاملة في مجال صناعة الكسارات ومصانع الاسمنت بهدف سرعة الاستجابة واختصار الوقت اللازم لعمليات التدقيق.

.أنتهى .